بعد أن أغلق مصانعه بسبب الاستيراد العشوائي

القطاع الخاص يضيف جيوشاً من العاطلين ويسبب تراجعاً في الاقتصاد الوطني

بغداد/ ادهم يوسف

يعد القطاع الخاص من الركائز المهمة في بناء الاقتصاد المحلي في جميع إنحاء العالم. حيث اعتمدت وزارة التجارة على العاملين في القطاع الخاص لبناء أنموذج اقتصادي تسعى من خلاله إلى جعل النهضة الاقتصادية عالية الإنتاج من خلال الدعم ألا محدود من قبل الدولة. وقد شهد العراق حصار دام أكثر من خمسة عشر عاما ولولا مساهمة القطاع الخاص للبلد في استيرات المواد الغذائية والمواد التي تدخل في عدة صناعات محلية منها وحكومية لكلنا في ظرف لا يحسد علية؟ وتختلف الظروف كلما كان الدعم مستمر للقطاع الخاص الذي يغطي ثلثي الإنتاج الحكومي في بلدنا وعلى مختلف الصناعات. ولكن الحال قد تغير بدرجة مائة وتسعين خلال الأعوام الماضية حيث شهد القطاع الخاص جملة من التهميش والركود بسبب الاستيراد العشوائي لجميع السلع الغذائية والصحية والمنزلية بعدما كانت الصناعة المحلية تضاهي المستود في الجودة والمتانة.. وكما نرى آلان في الأسواق ان جميع السلع من منشأ سوري وايراني وصيني وتركي وهذا يسبب انهياراً كبيراً في الاقتصاد العراقي بعد هروب العديد من الأيادي العاملة الى دول الجوار بحثاً عن عمل يعيلهم في المعامل والورش الفنية بعدما كان سمتهم هو الإنتاج فقط.. أسلة طرحها علينا أصحاب المعامل والمصانع التابعة للقطاع الخاص أليا ونحن في مناطق جميلة والشورجة وشارع الرشيد التي كانت تزخر بالبضائع المحلية.

هروب الأموال!

أحدثت عملية الاستيراد المفتوح بعد الإطاحة بالنظام السابق ركود في جميع ميادين العملية الإنتاجية في البلد هذا ما قاله السيد جاسم موحان ألشمري صاحب معمل لإنتاج الأواني المنزلية في بوب الشام. وأضاف لم نستطع العمل والإنتاج ألا بمساهمة فعالة ودعم كبير من قبل الدولة لنا. فبعد التغير الذي حصل في العراق لم يجد التاجر سوى الرحيل الى الدول المجاورة كي يبدأ من جديد وهذا يسبب خسارة كبيرة للبلد بسبب إخراج العملة الصعبة الى تلك الدول. وتأتي مرحلة أخرى وهي عزوف الفنيين و(الخلفات) العمل داخل العراق بسبب الوضع المتدهور مما أدى إلى انهيار في العملة الصعبة التي خرجت إلى دول الجوار ناهيك عن فقدان جميع المصانع الى تلك الأيادي الفنية.. إما السيد أبو علي صاحب معمل سخانات في المنطقة الصناعية جميلة قال. هذا هو الدمار بعينه؟ أي بلد تريد إن تقتض منه عليك إن تدمر الاقتصاد المحلي فيه إما بقية الأمور جميعها من السهولة التغلب عليه. فعلى سبيل المثال البضائع المستوردة من سوريا وإيران والتي يبلغ حجمها في الأسواق العراقية نسبة ٩٠ ٪ عن البضائع العراقية هذا ان وجدت بضاعة او سلعة عراقية. نجد ان جميع البضائع المستوردة غير جيدة ولا توجد فيها المتانة الصناعية. واضرب لكم مثالاً لو أخذنا السخان الإيراني فنجده لا يقاوم سوى موسم واحد فقط والسبب هو صناعة تجارية وليست خدمية اقصد أنها سلعة لا تتوفر فيها شروط الأمان ومدى عمر السلعة والغاية منها هو إضعاف مردود المواطن العراقي.. كيف؟ لو حصل الفرد العراقي

> **تاجر أواني:**
> لم يجد التاجر سوى الرحيل الى الدول المجاورة كي يبدأ من جديد وهذة خسارة كبيرة للبلد بسبب إخراج العملة الصعبة.

على سلعة جيدة مستوردة ربما لا يعاود في الموسم المقبل إلى شراء نفس السلعة وهذا يسبب للتاجر (ألا جنبي) خسارة كبيرة لننظر كم من الأموال تهرب خارج العراق ولكن بطريقة تجارية ساعدت على انهيار الصناعة المحلية العراقية

استسلام للواقع

عزا غالبية أصحاب المصانع ممن لم يغادروا العراق على الجهات الحكومية التي تركتهم دون مساعدة في تطوير الإنتاج المحلي فكما يعرف في السابق هنالك معامل تنتج الملابس الرجالية والنسائية وحتى ملابس الأطفال ولكن بسبب الركود الاقتصادي الذي يعانوه غالبية أصحاب المعامل من البضائع المستوردة التي غزت السوق العراقية بأسعار اقل من المنتوج المحلي. أبو مهند صاحب معمل خياطة الملابس الرجالية في شارع الرشيد قال. أغلقت جميع المعامل والورش الصناعية بسبب انهيار جميع مؤسسات الدولة القديمة اما لان فلن يستطيع أي تاجر ان يعاود عملة بسبب عدم الدعم الحكومي له وعدم استمرار التيار الكهربائي وتخوف العاملين من الوقوع في فخ العصابات.. ومن ناحية أخرى أرى ان الصناعة العراقية إذا لم تستجب الجهات المعنية كوزارة التجارة واتحاد الصناعات وغرفة تجارة بغداد في انتشال ما يمكن انتشاله من القطاع الخاص سوف نرى جيوش من العاطلين عن العمل! كما يعرف ان القطاع الخاص كان له دور كبير في القضاء على البطالة وليس مثلما نرى آلان نسبة البطالة وصلت الى حد كبير بسبب إغلاق المصانع والمعامل التي كانت تجمع اليد العاملة ومن ثم تنتج للبلد.. وأكد السيد سلطان المعيني صاحب معمل أحذية في منطقة ألخلاني. هناك من يريد ان يبقى الاقتصاد العراقي تحت المطرقة؟ نعم والحالة إمامكم لا يوجد صناعة محلية يقابلها ركود اقتصادي في جميع مجالات الإنتاج. نحن كنا في السابق نشتري الجلود العراقية من الشركة العامة للجلود التابعة لوزارة التجارة وأيضا كنا نشارك في جميع المعارض التي كانت تقوم بها الوزارة في داخل العراق وخارجة مما وجدنا إقبال كبير على صناعتنا المحلية من جميع الدول المشاركة. وهذا يندرج في التطور في الصناعة المحلية دون الاعتماد الى أيادي أجنبية.. هنالك عدة عوامل لم تتخذ من قبل الحكومة بالنسبة القطاع الخاص شريان الصناعة والاقتصاد المحلي فبدونه نجد عمال تنظيف وجيش عاطلين عن العمل والاعتماد فقط على المستورد.. اما عبد كاظم صاحب معمل خياطة ملابس داخلية قال. المعروض في الأسواق المحلية من بضائع مستوردة لا تضاهي صناعتانا عندما كنا ننتج.. حيث نرى ان الملابس الداخلية لا تقاوم مع المستهلك بسبب الغش في نسيجها حيث كنا في السابق نشتري الغزول العراقية من الفلاحين ومن ثم نقوم بصناعتها في معامل النسيج كي نستطيع العمل بها. لذا استسلمت للواقع وقمت بإغلاق معملي وها إنا آلان أبيع البضائع المستوردة غير الجيدة في نظري كتاجر ملابس داخلية.

سياسة الاستيراد!

اتهم مخلص العلوجي صاحب معمل العلوجي للحلويات في منطقة جميلة الجهات الحكومية بتشريد العديد من الأيادي العاملة التي كانت تعيل عوائلهم فقال. سبب تدهور الاقتصاد العراقي تتحمله الجهات الحكومية بالنسبة للقطاع الخاص وعدم تفهم عملهم حيث كان من الأجدر بهم ان يساهموا في بناء اقتصاد عراقي بحت وليس التعامل مع تجار خارج البلاد. نحن بلد غني نمتلك أيادي فنية رائعة في جميع الصناعات المحلية. ما ذنب تلك العوائل التي شردت بسبب إغلاق معاملنا ومحالنا انا أتصور ان هذه العملية يراد منها ان يبقى العراق بلداً مستوردا وليس منتجا؟؟ زرت بلدان عربية ووجدت ان المعامل الأهلية أي القطاع الخاص محصور في منطقة واحدة ومتاح له ان يصنع ما يستطيع تصنيعه من مواد غذائية وحلويات وغيرها من الصناعات التي تدخل حتى في الأجهزة الكهربائية.اذ توفر لهم الدولة جميع ما يحتاجونه من سلع خام ومواد احتياطية والغرض منها هي خلق حالة من الإنتاج المحلي بشكل يستطيع البلد من الاكتفاء الذاتي وحتى من الممكن ان يصدره الى البلدان المجاورة وكما ترى آلان الحلويات السورية والإيرانية على مستوى كبير إما الإنتاج المحلي العراقي فقد غادر دون رجعة.

المواطن والمستورد

> **صاحب معمل:**
> المعروض في الأسواق المحلية من بضائع مستوردة لا تضاهي صناعتانا عندما كنا ننتج.

تجولنا في السوق العربي في قلب شارع الرشيد كي نستطلع أراء المواطنين حول البضائع المستوردة والمحلية. أول المتحدثين معنا الشاب عمار احمد قال. الملابس المستوردة رخيصة وجميلة في نفس الوقت ولكنها لا تقاوم الظروف المناخية العراقية. اما قصي شاهين طالب كلية فقال. كنا في السابق لا نستطيع ان نشتري الملابس الجديدة بسبب قلة رواتب الموظفين فكما تعرفون ان اغلب الشباب كانوا يعتمدون على ملابس البالات. شاطره الحديث حامد تحسين. لا توجد مقارنة بين المنتوج السوري والعراقي من حيث الجودة والشكل اذ نرى القمصان العراقية أرقى وأجمل من المنتوج السوري الذي فيه عيوب كثيرة وغالبا ما تكون نسبة النايلون كبيرة فيه والجميع يعرف معمل النجف للملابس الرجالية والتي تشتهر في عرضها محال الأفندي في شارع الخيام ولكن هذا كان في السابق.. وأضاف خليل نزار صاحب محل حلاقة. إن البضائع المستوردة رخيصة بسبب عدم دفع الضرائب عليها وهذا لا يعني إن المنتوج المستورد غير جيد. مرت علينا أيام ونحن نلبس القمصان من سنة إلى أخرى إما آلان فباستطاعة أي مواطن إن يقتني ما يريده وبالسعر الذي يرغبه فالملابس كثيرة ومختلفة ومتنوعة اعتقد أنها حالة جديدة على العراقيين إن ينظروا إلى البضائع المستوردة في بلد عانى كثيرا من الحرمان. وأفادت لنا السيدة كوثر ام لثلاثة أولاد.. صحيح إن المنتوج المستورد رخيص جدا بحيث يستطيع جميع فئات الشعب ان يتبضعوا حسبما يريدون ولكن باعتقادي إن المنتوج المحلي الغائب أفضل بكثير عما نشاهده آلان في السوق ولكن ليس بيدنا حيلة نتمنى ان نرى المنتوج العراقي متوفراً في جميع ما يحتاجه المواطن العراقي اعتقد هذا يدخل في أمور اقتصادية لا نفهمها نحن البسطاء.. نقطة البداية انتقد العديد من أصحاب المعامل والورش الصناعية الأهلية التي أغلقت أبوابها بسبب عدم قدرة تلك المصانع بالاستمرار بالعمل نتيجة الزخم الهائل في البضائع المستوردة في الأسواق العراقية. ومن جملة تلك الانتقادات التي حملها لنا أصحاب المعامل والورش الإنتاجية. بان تتحمل الجهات الحكومية الخسائر التي لاحقت تلك المعامل من خسائر فادحة نتيجة عدم مد يد العون لها والأمر الثاني إن تقوم الحكومة بفرض ضرائب على جميع التجار الذين يستوردون البضائع الى العراق بشكل قانوني لا يقبل الشك واللبس فيه وأن تضع شروط على التجار الذين يستوردون بضائع غير جيدة من منشأ لا تعرف فيه الماركات الصناعية المعروفة في البلد المستورد حيث نرى هنالك بضائع رديئة جدا قد دخلت الى العراق بسعر عالي مما احدث في تلك العملية إنجاح عملية الاستيراد الذي لم يدخل ضمن أوليات المراقبة والسيطرة النوعية اذ كنا في السابق ونحن على أبواب الحدود تفتش جميع البضائع وإذا كانت البضاعة غير مستوفية للشروط الاستهلاكية تعاد ويحاسب التاجر او المستورد في حينها.. جملة من الاحتراز يجب إن تقوم بها الجهات المسؤولة على دخول البضائع الى الأسواق العراقية التي أغرقت بمنتج رديئة اسمه مستورد.

في التنمية والاستثمار

ماذا لو فقدت المصارف الثقة؟

هادي طعمة

للمصارف (البنوك) دورها المهم في التنمية ومسيرتها منذ البدء ودونما انتهاء حتى اذا انتهت المراحل الخمسية وغير الخمسية من اقامة التنمية ودخلت طور النمو. وهو طور متقدم على التنمية فدور المصارف يظل مستمراً متصلاً بلا توقف ولا انقطاع.

ذلك امر بديهي عند سائر المعنيين بالشأن الاقتصادي من خبراء واساتذة ورجال اعمال ومثقفين بهذا الحقل المعرفي والميدان العلمي. بل ان دور المصارف في هيكلية العملية التنموية جانباً اساسياً فيها وليس ثمة احد من المختصين بالاقتصاد يتحدث عن التنمية الا وطرق موضوع المصارف اهميتها في وجوب ان يكون النظام المصرفي متطوراً في الفكر والاداء وفي التقنية ليواكب المسيرة التنموية بجدية وواقعية بحيث تحقق التطلعات الوطنية للمجتمع بلا تعثر ولا تردد او تلكؤ وفتور مصدره النظام المصرفي، او أي حلقة من حلقاته التنفيذية تعرقل السلاسة المالية والنقدية وتثلم الثقة بالعمل المصرفي. لا سيما ان موضوعات الاقتصاديين تدور كثيرا، ولا سيما الآن، على التنمية بالاستثمار وضرورة جذب رؤوس اموال مواطنينا من الخارج، واحتضان الرساميل الاجنبية بكل ما يستطاع.

وقد تحدث عن ذلك الساسة من مختلف الاتجاهات اضافة الى الاقتصاديين بكثير من العناية والاهتمام، ونشر الكثير ايضاً بحيث لو اخضعناه لتحليل المضمون النوعي او الكمي وتتبعنا مؤشراته لوصلنا الى قمة ما ينتويه هؤلاء الاقتصاديون وما يعتزمه اولئك الساسة.

ولعل في قمة الاهمية المصرفية وجود الثقة الوطيدة بالانجاز المصرفي لادامة العجلة التنموية مالياً. ولقد كرر غير اقتصادي واحد الاهمية البالغة لهذا الشأن المصرفي، بل لقد اكد بعضهم هذه الاهمية بحيث انه اشترط انه لن يمكننا المباشرة بدولة مؤسسات لاقتصاد يضع الاستثمار لاجل التنمية الوطنية احدى اهم اولوياته الاقتصادية ليس الآن فقط، بل مستقبلاً ايضاً بل اكثر من ذلك ان بعض الاقتصاديين لم يبالغ قط حين قال ان العراق يحتاج الى نهضة ترقى الى مستوى الثورة في السبل المصرفية، وانها من مطالبنا الكثيرة للنهوض بالاقتصاد العراقي والتعامل مع العالم.

> لا شك ان المصارف خصوصاً تبذل الكثير لاجل حيازة ثقة المتعاملين جميعاً ناهيك عن سائر الناس في الداخل وفي الخارج بل قد تنفق من الاموال الكثير لاجل حيازة الثقة بها. ولكن سرعان ما تتبخر كل الجهود بفعل تصرف يلقي بالثقة في الفضاء ليحل محلها النقيض (الحواسمي)!

وبغير ذلك ولا شك لا يمكن النهوض حتى المتعثر او المتلكيء والوضع المصرفي يعتوره ليس التاخر في الاداء بل التلاعب برواتب المتقاعدين علناً وعلى رؤوس الاشهاد وتحت بصر القريبين من الزجاج الفاصل بين موظف او موظفة المصرف وبين هذا القطاع من هؤلاء المساكين وقد نهكهم تقدم العمر واتعبهم الزحام ومضايقاته وارهقهم الوقوف ساعات في باحة مصرف من المصارف المؤسسة في العهد السابق.

لا شك ان المصارف خصوصاً تبذل الكثير لاجل حيازة ثقة المتعاملين جميعاً ناهيك عن سائر الناس في الداخل وفي الخارج بل قد تنفق من الاموال الكثير لاجل حيازة الثقة بها. ولكن سرعان ما تتبخر كل الجهود بفعل تصرف يلقي بالثقة في الفضاء ليحل محلها النقيض (الحواسمي)!.

كنت احمل ما اسمعه عن ذلك على محمل المبالغة المعتادة في الكلام على بعض الظاهرات السيئة، ولم اكن استطيع النفي او التأكيد حتى اتيحت لنا الفرصة فوقفنا على سلوك التلكؤ والابطاء وروح الاستحواذ والانتهاب التي ينكرها ويرفضها كل احد منا وعجبنا من ذلك واحبط املنا في ان يثق أي من المستثمرين بسلوك مثل هذا فياتي باموالة الى العراق ليوظفها في الاستثمار وليتحقق ما يصبو اليه ويطمح اليه الاقتصاديون والسياسيون معه كيف ولكاتب هذه الكلمات المزيد التفصيلي بالوقائع واليوم ولمن يشاء من المعنيين ولا سيما في المصرف الملمح اليه فان لم توقف هذه التصرفات المسيئة لاعمال المصارف ومهامها المنتظرة فكيف يثق المستثمرون بالسلوك المصرفي ويأتي باطمئنان؟

انه سلوك مرفوض منبوذ لا سيما لانه يعم بروائحه قطاعاً اقتصادياً مهماً هو قطاع المصارف الاخرى التي تحرص بلا شك على كل ما يعزز الثقة بها، وبدورها التنموي.

المكيفات بسعر المبردات

جديد الأسواق .. أجهزة تبريد تعمل على المولدات

بغداد/ كريم السوداني

شهدت الأسواق المحلية المعنية بالأجهزة الكهربائية إقبالاً كبيراً من قبل المواطنين لشراء أجهزة التبريد المستوردة التي أنعشت الأسواق العراقية بعد غياب المنتج المحلي. و إن اغلب المستوردين لتلك الأجهزة وضعوا نصب أعينهم الأجهزة التي تعمل على المولدات ذات الامبيرية الواطئه جدا. كي يجنوا منها مبالغ طائلة بعد تعثر وزارة الكهرباء في إيصال التيار الكهربائي إلى جميع مناطق العاصمة.

(المدى) تجولت في أسواق الأجهزة الكهربائية حيث وفر التجار أجهزة لم يرها المواطن البسيط قبل ٢٠٠٣ مكيفات هواء تبدأ من النصف طن وتنتهي الى ثلاثة أطنان ومبردات هواء مختلفة الإحجام والأنواع من منشأ ينتج خصيصا للسوق العراقية وجدناها على جانبي الطريق والتي أجبر اغلب المواطنين على أقتنائها.

أول المتحدثين عمار عبد الحسن ٣٢ سنة/كاسب الذي أصر على البحث عن بديل لمكيف الهواء الذي يعمل على التيار الكهربائي (الوطنية) فقال. بعد ان فقدنا الأمل في عودة الكهرباء الوطنية اضطررنا إلى ان نقتني الأجهزة الكهربائية التي تعمل على الأمبيرية الواطئة ومنها خط المولدة المنزلية كي نتفادى حرارة الصيف الحارقة. وكما هو معلوم ان اغلب الأجهزة الكهربائية الموجودة آلان في منازل المواطنين تعمل على الكهرباء الوطنية. فمنهم استغنى عنها والقسم الأخر استبدلها بامبيرية قليلة كي يواكبوا الحياة الصعبة.

أما المواطن مرتضى صادق ٤٥ سنة/معلم نحن نتحمل عبئاً أخر في كل سنة. وأردف قائلا من غير الممكن ان تبقى وزارة الكهرباء تغط في سبات دائم ونحن من يتحمل أخطاءهم. كم تبلغ رواتبنا كي نشتري أجهزه تقينا حرارة الصيف. والغريب في الأمر ان جميع هذه السلع الكهربائية لا تدوم أكثر من سنة وهكذا.

إما حسن عبد العظيم الذي قال لو نظرنا الى أسعار الأجهزة الكهربائية الموجودة في الأسواق ذات الامبيرية القليلة. لوجدناها مقاربة جدا لتلك الأجهزة التي تعمل بفولتية (٢٢٠) أمبيراً فعلى سبيل المثال جهاز تكييف بورتيل ايطالي الصنع (٣) أمبير بسعر (٣٥٠) دولاراً بينما نجد جهاز سامسونج (٢ طن) سعودي يعمل على امبيرية عالية بسعر (٣٢٥) دولاراً. فيما يبلغ سعر مبردة (كونفيرة هندية الصنع) (أمبير واحد) بسعر (١٥٥) دولاراً وإما سعر المبردة حجم (١٧٥) سعودي الصنع التي تعمل على الكهرباء الوطنية بسعر (١٥٠) دولار. وأنهى بالقول:" أود الإشارة إلى ان السوق العراقي أصبح مختبراً لجميع الصناعات الكهربائية وغيرها التي تسوقها لنا دول الجوار وحتى الدول المتقدمة التي لا تسوق مواصفات عالية من الجودة. وبمعنى أخر اذا بقيت الصناعة العراقية على حالها لا تصنع الأجهزة الكهربائية التي يحتاجها البلد. فسوف نرى في المستقبل القريب اندثار أي صناعة وطنية وخصوصا في الوقت الحاضر.

فيما أشار زامل مراد بائع مراوح سقفية. على القطاع الحكومي ان يتعلم من هؤلاء التجار؟ من حيث سد النقص في كل شيء وإيجاد البدائل على الرغم من ان قدرة الحكومة آلان ان تصنع تلك الأجهزة بأياد عراقية والاعتماد على العقول الفنية من خريجي الكليات والمعاهد الصناعية التي احتضنتهم المساطر والبسطيات نتيجة عدم التخطيط الناجح من حيث امتصاص البطالة والانفتاح الكبير على الصناعات الوطنية.. ومن غير المعقول إن نعتمد على منتوج لبلد نفوقه من حيث الإمكانات البشرية والمادية. فتلك هي المشكلة.

استثمارات

كشف رئيس الهيئة العراقية للإستثمار، الدكتور أحمد رضا، عن فرص عملاقة للإستثمار في العراق، في قطاعات إقتصادية مختلفة تتراوح بين الإستثمار في إعادة تأهيل وإنشاء العديد من الموانئ العراقية الجديدة كميناء البصرة الكبير، وميناء أم قصر، فضلاً عن إنشاء مطار بغداد الدولي الجديد، إضافة إلى مشاريع خدمية، وسياحية، وتجارية، ونفطية في عدد من المحافظات العراقية.

وأشار رئيس الهيئة العراقية للاستثمار، إلى "مشاريع أخرى تتمثل في مدينة تجارية، ومركز رجال أعمال، وفنادق ببغداد في مقدمتها فندق ماريوت بغداد، الذي أفتتح قبل نحو أسبوع"، مضيفاً أن هناك مشروعاً آخر بـ٧ مليارات دولار بميناء أم قصر، ومشاريع بمبالغ تصل إلى ٣٤ مليار دولار بمحافظة النجف لبناء مدينة سياحية، و٢٠٠ ألف وحدة سكنية".

وعن فرص الاستثمار في محافظات العراق الأخرى، أكد رضا على "وجود ٦٥٠ مليون دولار لمشروعات بمحافظة واسط العراقية، لبناء مدينة صناعية، ومدينة الكوت الجديدة، اضافة إلى مجمع طبي ألماني كبير سيطل على نهر دجلة، ومجمعات سكنية بمحافظة كربلاء، ومشروعات لتصنيع السيارات في السليمانية، وهناك عرض من شركة، مرسيدس، يتم بحثه لمنحهم أرض لبناء المصنع".

مشاريع

نفذت منظمة الاعمار والاسكان الدولية (سي اج اف) اربعة مشاريع تربوية في قضاء المحاويل.

وقال مصدر في مجلس قضاء المحاويل ان المشاريع التي نفذتها المنظمة شملت تأهيل اعدادية المحاويل للبنين من ارضية وصبات وبناء سياج وأيضا تأهيل وتجهيز مختبرات اعدادية الصناعة وانشاء اربعة صفوف مع تغليف الارضية وتأهيل الصحيات فضلا عن تأهيل مدرسة السعادة وانشاء مرافق صحية للطلبة والمعلمين وصب الساحة الخارجية وايضا يجري تأهيل مدرسة المحاويل الابتدائية وبناء صرح بمساحة ٣م× ٨م والذي سيلعب دورا مهما في تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات وتأثيثيه بالمقاعد مضيفا انه سيتم انشاء محرقة بسعة ٢٥٠ كغم بالساعة في مستشفى المحاويل العام فضلا عن تجهيزه بأجهزة طبية متطورة.

ومن جانب آخر ذكر عضو المجلس ان المنظمة باشرت تعويض متضرري الحرب الامريكية على العراق بما فيها أقامة ورشة حدادة لاحدى العوائل المتضررة التي فقدت احد عشر فردا منها مشروع تجهيز مواد كهربائية في سوق المحاويل لأحد المتضررين بقيمة ٢٥ الف دولار فضلا عن مشروع تجهيز ابقار مع مولودها لاحدى العوائل المتضررة بقيمة ٨٠٠٠ دولار.

انابيب

اعلن في قضاء المحاويل عن انجاز ثلاث مجمعات للماء في مناطق مختلفة من القضاء ومد عدد من شبكات الانابيب هناك.

واوضح مصدر في لجنة المشاريع في مجلس القضاء انه تم انجاز مجمع ماء قرية التراث بسعة ١٠٠م٣/ساعة وأنجاز مجمع ماء منطقة البو علوان بسعة ٢٠٠م/ساعة مع شبكة انابيب بطول ٢١كم فضلا عن انه سيتم نصب مجمع ماء قرية الطاهرية والبدعة والقرى المجاورة لها بسعة ٢٠٠م٣/ساعة الى جانب مد شبكة انابيب بطول ٥،٣ كم لقرية الحمزاوية وشبكة انابيب بطول ٥،١ كم لمنطقة الكريعي و٥،١ كم لقرية دويلية.

واضاف انه تم انجاز عدد من مشاريع الطرق شملت انجاز مشروع اكساء شوارع في حي العسكري والنور وحي الزهراء بطول ٣كم مشيرا الى انه تم الاعلان عن تنفيذ مشاريع للطرق في الطاهرية والبدعة شمال المحاويل.